

Distr.: General
21 June 2002
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٧٢ من القائمة الأولية*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١ مقدمة - أولا
٢	٣٠-٣ الردود الواردة من الحكومات - ثانيا
٢	٢٢-٣ الجزائر - ألف
٥	٢٣ قطر - باء
٥	٣٠-٢٤ تونس - جيم

أولا - مقدمة

الحصول على آرائها بشأن الموضوع. ووردت حتى الآن ردود من حكومات الجزائر وقطر وتونس. وترد ردود هذه الدول في الفصل الثاني أدناه. وستصدر أي ردود ترد فيما بعد بوصفها إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

ألف - الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

٣ - تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٩/٥٦ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والمعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". وما برحت الجزائر تتعاون وتشارك في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل المنسق والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ أن ذلك يعكس خيارا استراتيجيا تعتمز الاضطلاع به بالكامل. ويشهد هذا الموقف على اقتناعها الراسخ بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تستطيع أن تسهم في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار وأمن ومنطقة تنعم بالتنمية والرخاء بصورة مشتركة. ومن هذا المنطلق، شاركت الجزائر في العملية التي تسعى إلى وضع إطار لشراكة متجددة.

٤ - وأرسى إعلان برشلونة القواعد لعلاقات جديدة بين ساحلي البحر الأبيض المتوسط، قائمة على الشراكة والمصالح المشتركة. ووفرت المؤتمرات المختلفة التي عُقدت في إطار عملية برشلونة حافزا سياسيا قويا للعلاقات في المنطقة الأوروبية - المتوسطية، وأضفت عليها نمجا شاملا متوازنا متعدد الأبعاد يقوم على التوازن الضروري بين الأجزاء الثلاثة لإعلان برشلونة.

١ - اعتمدت الجمعية العامة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ القرار ٢٩/٥٦، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الذي طلبت بموجبه، في جملة أمور، إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أن تفعل ذلك، وشجعت جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالإشتراك في جملة أمور من بينها نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية وبتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وشجعت الجمعية أيضا بلدان البحر الأبيض المتوسط على زيادة تمثين تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع، وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة وبحول، بالتالي، دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي، ويؤدي إلى تفويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويقدم هذا التقرير عملا بذلك الطلب واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٢ - وفي هذا الصدد، أرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ إلى جميع الدول الأعضاء للتماس

أيضا. وينبغي أن تقوم التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية على التراضي والشمولية وعدم التمييز.

٩ - ويتوقف الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضا على شن حملة شرسة ضد التجارة غير المشروعة بالأسلحة الخفيفة التي تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتشجع الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

١٠ - وينبغي أن تستند الشراكة السياسية والأمنية إلى الإرادة السياسية المشتركة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط للتصدي للتحديات المشتركة بروح من التضامن من خلال احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، وبخاصة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام السيادة. ومن شأن هذا أن يساعد في تعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون والقضاء على الأخطار الجديدة التي تحدق بالسلام والأمن، ولا سيما آفة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. واتسع نطاق هاتين المشكلتين حتى أصبحتا تشكلان تهديدا جديا للسلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعلى الخصوص في دول الساحل الجنوبي.

١١ - ونظرا للطابع عبر الوطني للإرهاب، ما برح يشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة واستقرارها وللمؤسسات الدول وسيادة القانون. لذا، فإنه يقتضي التنسيق والتعاون على نحو مطرد فيما بين جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط التي يجب عليها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للقضاء عليه. وترى الجزائر التي طالما عانت من مآسي الإرهاب أنه يتعين منع هذه الظاهرة ومكافحتها عن طريق توثيق التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الخصوص، ما فتئت الجزائر تدعو في مختلف المنتديات الدولية المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير ملموسة ومتعاضدة ومشاركة لمحاربة

٥ - واهتمت الشراكة الأوروبية - المتوسطية أيضا بمسألة الإرهاب. ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يجري التشديد بشكل خاص على الجوانب التنفيذية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وقد حددت الدول في الشراكة الأوروبية - المتوسطية ميادين عديدة للتعاون في هذا المجال.

٦ - وتود الجزائر أن تؤكد من جديد التزامها بهذه العملية وبآليات مماثلة للتعاون يتم العمل بها حاليا، إذ تعتبرها أدوات قيمة لإرساء قواعد السلام والأمن والرخاء المشترك في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وتأمل أن تتعزز مصداقية هذه الشراكة من حيث نهجها ونتائجها.

٧ - وتعتبر الجزائر أن السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط شرطان جوهريان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تستند أي تدابير لبناء الثقة ترمي إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة إلى إيجاد حلول عادلة ودائمة للصراعات، واحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، واتخاذ تدابير عملية فعالة لنزع السلاح تتضمن، في جملة أمور، انضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تحظر الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل (مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية)، وإخضاع جميع مرافقها النووية للرصد الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨ - وتشكل الشفافية في مجال التسلح أيضا أداة قيمة لتهيئة مناخ من الثقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وينبغي أن تستهدف أيضا منع التكديس المزعزع للاستقرار للأسلحة من جميع الأنواع. ومع تسليم الجزائر بأهمية هذه الأهداف، فإنها تقر بأن السيادة القومية وحق الدول في كفالة أمنها والتمتع بأمن غير منقوص هي مسائل هامة

عائق ما لم تؤخذ في الاعتبار مسألة مهمة أخرى هي مسألة تنقل الأشخاص.

١٦ - والبُعد البشري ذو أهمية رئيسية في الشراكة الأوروبية - المتوسطة اليوم، نظرا لحجم تنقل الأشخاص بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط من جهة، ولوجود عدد كبير من الأشخاص جُلهم من أصل مغربي يقيمون بصورة شرعية في الدول الأوروبية من جهة أخرى. لذا، ترخّب الجزائر بتنفيذ برنامج التعاون الإقليمي، في إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطة، في مجالي العدالة والشؤون الداخلية الذي يسعى إلى ابتكار تدابير عملية لتعزيز التعاون فيما يتعلق بتنقل الأشخاص وكفالة حرية حركة الأشخاص داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٧ - والجزائر مقتنعة اقتناعا راسخا بأهمية منتدى البحر الأبيض المتوسط الذي يوفر إطارا مفيدا للتنسيق والحوار. ونظرا للطابع غير الرسمي الذي تتسم به هذه الآلية، يمكنها أن تسهم مساهمة لها شأنها في الآليات الإقليمية الأخرى، وبخاصة عملية برشلونة. ويتيح هذا المنتدى للبلدان الأعضاء فرصة بحث المشاكل السياسية والأمنية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

١٨ - ولم تشهد الشراكة السياسية والأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أي تغيير يذكر بسبب الطريق المسدود الذي انتهت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط والأحداث المفجعة التي تشهدها الأرض المحتلة.

١٩ - وتولي الجزائر بطبيعة الحال اهتماما خاصا لتلك الحالة وترى أن إرساء قواعد السلام في المنطقة لا بد أن يستلزم انسحاب إسرائيل من الأرض العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس، فضلا عن تقديم ضمانات بعودة اللاجئين.

هذه الآفة. ووقع بلدنا أيضا جميع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب وصدق عليها.

١٢ - وينبغي أيضا إيلاء أهمية خاصة للجريمة الدولية، ولا سيما الفساد، نظرا لأهمها يقوضان بصورة جسيمة جميع الجهود التي تبذلها الدول لبدء انطلاقها الاقتصادي. ولهذا السبب، دعت الجزائر في المؤتمر السادس لوزراء الداخلية في بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، الذي عُقد في لشبونة يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إلى النظر في اعتماد آلية لمكافحة الفساد المنتشر على نطاق واسع. ولهذا الغرض، تؤيد الجزائر عقد مؤتمر دولي مخصص لهذه الظاهرة.

١٣ - وفيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية، تؤكد الجزائر على ضرورة تقليل أوجه التفاوت الإنمائي بين جانبي حوض البحر الأبيض المتوسط، وتدعو في هذا الصدد إلى تعزيز البرنامج المالي للشراكة الأوروبية - المتوسطية للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦. وتدعو الجزائر أيضا إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها توزيعا عادلا ومنصفا فيما بين بلدان المنطقة. وترخّب في هذا الخصوص بإنشاء المتوقّع لمصرف أوروبي - متوسطي للتنمية مما يمثل إنجازا هاما للشراكة الأوروبية - المتوسطية.

١٤ - وتدعو الجزائر أيضا إلى استعراض مسألة الديون وإلغائها وتخفيف عبئها، بما في ذلك للبلدان ذات الدخل المتوسط، وإمكانية تحويل الديون إلى مشاركة رأسمالية. ومن الجلي أننا نشهد قيام علاقات اقتصادية جديدة وتعزيز الشراكة في سبيل التنمية. وينبغي ألا تكون إقامة منطقة التجارة الحرة غاية مجد ذاتها، وإنما وسيلة لبلوغ هدف أكثر طموحا يتمثل في إيجاد منطقة للرخاء المشترك.

١٥ - وفيما يتعلق بالشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ترى الجزائر أنه لا يمكن إقامة منطقة للتجارة الحرة يُفترض أن تشهد تدفق السلع والخدمات دون

٢٧ - المتوسطة القائمة على التعاون الوثيق بين البلدان الـ المتوسطية والجنوبي وشمال حوض البحر الأبيض المتوسط.

٢٥ - وهي تسهم بشكل نشط في جميع مجالات التعاون في الشراكة، في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

٢٦ - وتمثلت أحدث مرحلة من مراحل هذا التعاون في انعقاد المؤتمر الأوروبي - المتوسطي الخامس لوزراء الخارجية في البلدان الشريكة الـ ٢٧ في فالنسيا، باسبانيا، يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٢٧ - وأسفر المؤتمر عن اعتماد خطة العمل للمكونات الثلاثة للشراكة والتي يُقصد بها إعادة تنشيط التعاون وتعزيزه.

٢٨ - وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة السياسية والأمنية في خطة العمل تتضمن تدابير لتعزيز الحوار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تنطوي على التعاون في مجالات الإرهاب وحقوق الإنسان والديمقراطية وتدابير لتعزيز الشراكة.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، اعتمد المؤتمر برنامجا للتعاون في مجالات العدالة ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب، والتعاون في الإدماج الاجتماعي للمهاجرين والمهجرة وتنقل الأشخاص.

٣٠ - ويغطي البرنامج كل ما يتعلق بمسائل السلم والأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية - المتوسطية، ويضع هدفين محددتين يتمثلان في تحسين الحالة الأمنية وتعزيز التعاون بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ضد الإرهاب.

٢٠ - وما زالت الجزائر ملتزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط وبإقامة سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. وإحلال السلام لا بد أن يعزز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما فيه منفعة جميع شعوب المنطقة.

٢١ - وفي هذا الإطار نفسه للتنسيق والحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي أثرته الجزائر دوما، عُقد في الجزائر العاصمة في ٢٠ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ المؤتمر الخامس لوزراء الداخلية في بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط، بمشاركة اسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتونس والجمهورية العربية الليبية والجزائر وفرنسا. ويبرهن عقد المؤتمر السادس في لشبونة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والقرارات المهمة التي أسفر عنها عن جدوى وقيمة هذا الإطار التنسيقي الذي يشكّل معلما رئيسيا آخر على طريق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢٢ - وترحب الجزائر أيضا بإعادة تنشيط إطار الحوار والتعاون ٥+٥ بانعقاد الاجتماع الوزاري في لشبونة.

باء - قطر

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢]

٢٣ - تؤيد دولة قطر جميع الاجراءات والتدابير الملائمة التي تحقق الأمن والسلم الدوليين.

جيم - تونس

[الأصل: بالفرنسية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢]

٢٤ - تعمل تونس، منذ إعلان برشلونة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، في إطار الشراكة الأوروبية -